E/CN.6/1995/L.8/Add.3
28 March 1995
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٨ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين

مشروع التقرير

إضافة جيم

المقررة: السيدة سيلما أشيبالا (ناميبيا)

الفصل —

رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال في جلستيها ٧ و ١٠ المعقدتين في ٢٠ و ٢٤ آذار / مارس ١٩٩٥. وكان معروضاً عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن أوضاع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها : (E/CN.6/1995/8)

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها قائمة غير سرية برسائل تتعلق بمركز المرأة : (E/CN.6/1995/CR.31)

(ج) مذكرة من الأمين العام يحيل بها قائمة سرية برسائل تتعلق بمركز المرأة : (E/CN.6/1995/SW Communications List No. 29)

(د) تقرير الأمين العام عن أنشطة هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة
: (E/CN.6/1995/9)

(ه) نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
: (E/CN.6/1995/CRP.1)

(و) مذكرة من الأمين العام عن الخطوات التي يتعين أن تتخذها شعبة النهوض بالمرأة لضمان قيام آليات حقوق الإنسان ذات الصلة في الأمم المتحدة بالتصدي بصفة منتظمة لانتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك التقدم المحرز في إعداد خطة عمل مشتركة بشأن حقوق الإنسان للمرأة يقوم بتنفيذها مركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة . (E/CN.6/1995/13)

- ٢ - وبالإضافة إلى ذلك، كان معروضا على اللجنة، للعلم، الوثائق التالية:

(أ) تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة
: (A/49/38)

(ب) تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/49/308):

(ج) تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ (A/49/349):

(د) تقرير الأمين العام عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/49/354).

- ٣ - وعرض نائب مدير شعبة النهوض بالمرأة البند ٥ من جدول الأعمال فقال إن القضايا التي يغطيها البند تتصل بشكل وثيق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وقال إن البند يركز بصورة رئيسية على تمنع المرأة بحقوقها الإنسانية، بما في ذلك النظر في الرسائل ذات الصلة؛ وعلى متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وعلى المسائل المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة والمرأة الفلسطينية.

المرأة الفلسطينية

- ٤ - أعربت إحدى الممثلات عن قلقها لأن تقرير الأمين العام عن أوضاع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (A/CN.6/1995/8) لا يأخذ بعين الاعتبار تعرض حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية لانتهاكات

تفوق بمراحل ما يتعرض له الرجل، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع. وقالت إن المرأة الفلسطينية تتعرض في حياتها للأذى البدني بسبب التقاليد والعادات الضارة وبسبب المنازعات المسلحة. وأشارت إلى القيود المفروضة على تعليم البنات وإلى زواجهن في سن مبكرة، وذكرت بعض التدابير التي اتخذت من أجل توفير الدعم القانوني للمرأة. وأكدت أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في عملية السلام.

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٥ - وأشارت ممثلات كثيرات إلى تصديق بلدانهن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحثّن الدول التي لم تفعل ذلك على أن تحذو حذوها.

٦ - وذكرت بعض الممثلات أنه سيكون مما يعزز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تتضمن الحق في تقديم الالتماسات وأن ينطوي ذلك على إجراء يطبق عن طريق بروتوكول اختياري، يسمح بالانتصاف من المظالم الفردية والجماعية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان للمرأة، ويضع الاتفاقية على قدم المساواة مع سائر صكوك حقوق الإنسان. وينبغي البدء في صياغة هذا البروتوكول في أسرع وقت ممكن من أجل الاستفادة من الزخم المصاحب لمؤتمر بيجين.

٧ - وطلب عدد من الممثلات إعطاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الوقت الكافي لاستعراض التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأطراف.

٨ - وأطلعت رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مركز المرأة على نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنتها التي ترد في الوثيقة E/CN.6/1995/CRP.1. وأشارت على وجه الخصوص إلى طلب زيادة وقت الاجتماع المخصص للجنة، وقالت إن قبوله سيتمكن اللجنة من إنجاز بعض عبء العمل المتأخر.

٩ - وناشدت لجنة مركز المرأة اعتماد بروتوكول اختياري للاتفاقية يحدد إطاراً واضحاً يمكن فيه بالتفصيل للجنة أن تتناول المحتوى المعياري لحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

الرسائل المتعلقة بمركز المرأة

١٠ - كان معروضاً على اللجنة قائمة سرية برسائل تتعلق بمركز المرأة (SW Communications List N0.29)، وكانت على ممثلي الدول الأعضاء في مظاريف مغلقة، وقائمة رسائل غير سرية (E/CN.6/1994/CR.31).

١١ - وأعربت إحدى الممثلات عن تأييدها للإجراءات المتعلقة بالرسائل، قائلة بضرورة الإبقاء عليه كوسيلة لإطلاع اللجنة على انتهاكات حقوق المرأة التي تتضمن عنصر العلنية.

إدماج حقوق الإنسان للمرأة في التيار الرئيسي

١٢ - أكد عدد من الممثلات مجدداً إيمانهن بحقوق الإنسان وقدمن شرحاً للإجراءات الضرورية المتخذة في هذا المجال. ووردت بعض الإشارات إلى الآليات الوطنية المنشأة لتولي تنفيذ حقوق الإنسان ورصد انتهاكاتها. ووردت تأكيدات أخرى على أهمية تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن طريق سبل منها إدخال تعديلات على التشريعات، وإنفاذ القوانين، وتقديم المساعدة إلى الضحايا على اعتبار أن هذه السبل تمثل وسيلة لتحسين حقوق الإنسان. وفي إحدى الحالات، أنشئت لجنة مستقلة لحقوق الإنسان يمكن للنساء أن يتقدمن إليها ببلاغات عما يتعرضن له من انتهاكات.

١٣ - وذكر أحد الممثلين أن توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الداعية إلى الدمج الكامل لحقوق الإنسان للمرأة حضرت مختلف هيئات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات وعلى النظر، في إطار الولايات المنوطبة بها، في إدخال التجديدات الازمة ذات الطابع الموضوعي والإجرائي. وقال إن التجارب الوطنية بينت أن إدماج المنظور المتعلق بالجنسين في أي مجال من مجالات صنع السياسة يفترض وجود تحليل مفاهيمي واضح واستراتيجية عملية للتنفيذ. بيد أن عدم وجود استراتيجية شاملة ومتماكرة حول كيفية القيام تدريجياً، بإدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في التيار الرئيسي للأنشطة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة إنما يتطلب وجود خطة متضادرة للتعاون بين مركز حقوق الإنسان وشبعة النهوض بالمرأة.

١٤ - وأكد ممثل آخر أن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة لا ينبغي أن تشكل في حد ذاتها أحد مجالات الاهتمام الحرج بل ينبغي لها أن تكون جزءاً من إطار عام تحدد في ثنياه جميع مجالات الاهتمام وتتبادر فيه على أولى صورة جميع الإجراءات التي يجري الأضطلاع بها من أجل النهوض بالمرأة.

١٥ - وأدلت ممثلة لأحدى المنظمات الحكومية الدولية ببيان اطلعت فيه اللجنة على الأنشطة المنفذة في منطقة منظمتها فيما يتعلق بمكافحة ارتكاب العنف ضد المرأة. وفي هذا الصدد أبرزت الأحكام الواردة في اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله. وقالت إن لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة قامت بإعداد الاتفاقية وإن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أقرتها. وأفادت الممثلة بأن ١٦ دولة وافقت على الاتفاقية وإن الباب مفتوح الآن لأي دولة ترغب في الانضمام إليها. وقالت إن إمانة منظمة الدول الأمريكية قامت عملاً بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير لتسجيل الاتفاقية لدى الأمم المتحدة.

١٦ - وأدلى كثير من ممثلي المنظمات غير الحكومية ببيانات تناولوا فيها العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والعنف المرتكب أثناء النزاعات المسلحة والممارسات التقليدية التي تتعرض لها. وأعربوا جميعاً عن القلق إزاء هذه الحالة وعن اتفاقهم في الرأي على الضرورة الملحّة للقضاء على جميع أشكال العنف الذي يرتكب ضد المرأة. وأعرب البعض عن رأي مفاده أن المرأة لم تستطع حتى الآن أن تحصل على اعتراف بحقوقها الإنسانية، بينما قال بعض آخر إن حالة النساء والفتيات، فيما يتعلق بمسألة الاتجار بالنساء قد تدهورت منذ اعتماد استراتيجيات نيروبي التطلعية.

العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المرتكب ضد العاملات المهاجرات

١٧ - أشارت ممثلة مركز التنسيق المعنى بحقوق الإنسان للمرأة التابع لمركز حقوق الإنسان إلى ما يولى الآن من اهتمام متزايد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وفقاً لإعلان فيينا. وفضلاً عن ذلك، فقد أدرج هذا الموضوع ضمن الآليات والإجراءات المتصلة بحقوق الإنسان. وقالت إن لجنة حقوق الإنسان اتخذت عدة قرارات يتناول بعضها أنواعاً بعضها من العنف مثل العنف المرتبط بالاتجار بالنساء والفتيات والعنف المرتكب ضد العاملات المهاجرات، والعنف المرتبط بالممارسات التقليدية التي تضر بصحة المرأة والطفل.

١٨ - وتحدثت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة أعضاء اللجنة عن الولاية المنوطبة باللجنة، فقالت إنها تشمل تقديم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان وإيفاد بعثات لتقسيي الحقائق إلى بلدان معينة، وتقييم الادعاءات المقدمة من أفراد والتي تتعلق بارتكاب عنف ضد النساء، وت تقديم شكاوى إلى الحكومات من أجل الحصول على إيضاحات عنها، والقيام، في سياق الحوار مع الدول، بالتوصية باتخاذ تدابير على جميع المستويات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وأوضحت كذلك الإطار القانوني لعملها والأولويات التي تسعى إلى تحقيقها، فأشارت إلى الصكوك ذات الصلة التي تتناول حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والعنف الذي يرتكب ضدها. وأبلغت اللجنة عن بدء عملية لجمع معلومات عن برامج العمل التي سيضطلع بها مستقبلاً حتى تزويدها بهذه المعلومات.

١٩ - وأكد بعض الممثلين أن العنف المرتكب ضد المرأة لا يعد فحسب ظهوراً للتوزيع غير المتكافئ للسلطة بين الرجل والمرأة، لكنه يشكل أيضاً أدلة لإدامة هذه الحالة. رأوا فيه مؤشراً واضحاً على استمرار تبعية المرأة وعلى الظلم الذي يتحقق بها. وأشاروا إلى أن نساء كثيرات يتعرضن للعنف في حياتهن نتيجة للتقاليد والعادات الضارة، أو للممارسات الدينية أو الثقافية أو المنازعات المسلحة.

٢٠ - وأشار أحد الممثلين إلى العنف العائلي، وغشيان المحارم وتشويهه للأعضاء التناسلية باعتبارها أسوأ أشكال العنف. وأفاد آخر عن التدابير المتخذة لمكافحة العنف العائلي بما في ذلك اعتماد التشريعات التي تراعي اعتبارات الجنسين. وأشار البعض إلى الممارسات المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف والمعاملة غير الإنسانية والمهينة التي تتعرض لها النساء أثناء الحروب وتحت الاحتلال العسكري. وأشار آخرون إلى العنف الذي يرتكب ضد العاملات المهاجرات، وضد اللاجئات والمشردات.

٢١ - وأعرب كثير من الممثلين عن قلقهم البالغ إزاء مشكلة العنف الذي يرتكب ضد المرأة بأشكاله المختلفة ولاحظ أحدهم أن القضية لم تعالج بشكل واف في استراتيجيات نيروبي التلطعية. فيما وأشار بعضهم إلى أن جزءاً من المشكلة يمكنه في نقص المعرفة القانونية والافتقار إلى التشريعات التي تحمي المرأة وعدم وجود آلية فعالة لتنفيذ الأحكام الوطنية والدولية، بما فيها أحكام اتفاقات جنيف.

٢٢ - وأعرب عدد من الممثلين عن تأييده التام للجهود المبذولة لتحسين التعاون بين لجنة مركز المرأة، ومركز حقوق الإنسان عن ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى إنشاء قسم لحقوق الإنسان داخل شعبة النهوض بالمرأة.

٢٣ - وأكد ممثل لمنظمة الصحة العالمية أن العنف الذي يرتكب ضد المرأة هو أيضاً إحدى القضايا الرئيسية بالصحة العامة لما يسببه من صدمات واكتئاب نفسي، ومما يؤدي إليه من اساءة استعمال المواد المخدرة والتسبب في وقوع إصابات والعدوى بالأمراض المنقولية جنسياً، وبفيروس نقص المناعة البشرية، كما يدفع إلى الانتحار والموت؛ على أن ضحايا هذا النوع في العنف نادراً ما يتلقون الرعاية التأهيلية أو التعويضات التي يحصل على ضحايا الصدمات العصبية الضارة الأخرى.

- - - - -